



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا

المسؤولية الجزائية للأحزاب السياسية

-دراسة مقارنة-

رسالة تقدم بها الطالب

مسلم طالب جالي الزياي

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون الجنائي

بأشراف

أ.د. حسون عبيد هجيج

أستاذ القانون الجنائي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

" فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا ۖ كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ "

صدق الله العلي العظيم

سورة المؤمنون ، الآية ٥٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

" وَقِفُوهُمْ ۖ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ "

صدق الله العلي العظيم

سورة الصافات ، الآية ٢٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

الحمد لله الملك العظيم الكبير ، المنفرد بالعز والإرادة والتدبير ، احمده مع اعترافي بالعجز والتقصير ، واشكره على ما أعان من قصد ويسر من عسير والصلاة والسلام على سيدنا محمد السراج المنير وعلى اله وأصحابه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد.....(فمن لا يشكر الناس لا يشكر الله) .

لذا يقتضي واجب العرفان والجميل أن أتقدم بالشكر والتقدير الى الأستاذ الجليل الذي غمرني بكرمه ، و أخلني بتواضعه ، وزودني بتوجيهاته ، ونصائحه الدكتور (حسن عبيد هجيج) لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة وإسهامه في اختيار موضوعاتها وإغنائها بالمصادر المهمة .

كما لا يسعني في هذه السطور إلا أن أتقدم بعظيم امتناني و تقديرى إلى الأساتذة الأفاضل اعضاء لجنة المناقشة .

كما أتقدم بالامتنان والتقدير الى كادر مكتبة كلية القانون جامعة الكوفة وإلى كادر المكتبة العلوية المقدسة لما أبدوه من مساعدة في سبيل اتمام كتابة الرسالة .

كما وأسجل شكري وامتناني لواحة العلم ورعايته ، وحاضر الادب وداعيته ،معهد العلمين للدراسات العليا في النجف الاشرف .

والشكر موصول لكل من أفادني بجواب ،أو امدني بكتاب ،أو ارشدني الى الصواب ،أو دعا لي دعوة في ظهر الغيب خالصة ، لكل هؤلاء مني فيض شكري وتقديرى وامتناني.

المخلص

بالنظر لأهمية الاحزاب السياسية في الوقت الحاضر لما تلعبه من دور كبير في الاستقرار السياسي و الاجتماعي في البلد فقد اصبح محل اهتمام ودراسة الباحثين في المجالات القانونية ، لذلك ارتئنا اختيار جزئية معينة من ضمن الموضوعات القانونية للأحزاب السياسية وهذه الجزئية تتعلق بالمسؤولية الجزائية للأحزاب السياسية فعلى الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت الاحزاب السياسية من حيث التنظيم الاداري او التمويل الا انها لم تتناول بالبحث عن كيفية مسألة الاحزاب السياسية جزائيا ومن هنا جاء موضوع البحث وهو(المسؤولية الجزائية للأحزاب السياسية-دراسة مقارنة) .

إذ يعد موضوع المسؤولية الجزائية للأحزاب السياسية من الموضوعات المهمة والمفصلية لكونه يتعلق بتقرير المسؤولية الجزائية لركيزة من ركائز النظام السياسي في الدولة وما لها من دور مهم في رسم سياسية البلد من كل النواحي وبالتالي لابد من تقرير مسؤولية الحزب السياسي الجزائية سواء أكان كشخص معنوي او شخص طبيعي من القائمين عليه والمعبرين عن ارادته من اعضاء او ممثلين ولبيان اهم العيوب التي اعترت المشرع العراقي في النصوص التي تناولت مسألة الاحزاب السياسية جزائيا حيث عالج البحث هذه العيوب في محاولة لاعطاء اكبر قدر من الكمال التشريعي .

فقد تم اعتماد اكثر من منهج في دراسة موضوعات البحث من خلال استخدام المنهج الوصفي لإعطاء صورة واضحة ومحددة عن المسؤولية الجزائية للأحزاب السياسية ، وكذلك المنهج التحليلي من خلال تحليل النصوص القانونية التي تقرر المسؤولية الجزائية للأحزاب السياسية وبيان ما يعترئها من عيوب تشريعية ، وكذلك تم اعتماد المنهج المقارن لدراسة موضوع المسؤولية الجزائية للأحزاب السياسية في التشريعات العراقية بالمقارنة مع بعض الدول التي تم اختيارها لتشابه البيئة السياسية والقانونية معها .

لذلك عالجنا موضوعات بحث المسؤولية الجزائية للأحزاب السياسية في ثلاث فصول تناولنا فيها ماهية المسؤولية الجزائية للأحزاب السياسية واعطينا صورا من الجرائم التي ترتكبها الاحزاب السياسية كما عالجنا آثار المسؤولية الجزائية للأحزاب السياسية بشقيها الإجرائي والموضوعي .

المحتويات

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
المحتويات	أ- ب- ت ث
المقدمة	٣-١
<u>الفصل الأول</u> <u>ماهية المسؤولية الجزائية للأحزاب السياسية</u>	٣٨-٤
المبحث الأول :- مفهوم المسؤولية الجزائية للأحزاب السياسية	٥
المطلب الأول :- تعريف المسؤولية الجزائية للأحزاب السياسية	٥
الفرع الأول :- تعريف المسؤولية الجزائية للأحزاب السياسية لغة	٥
اولا :- تعريف المسؤولية الجزائية لغة	٦
ثانيا :- تعريف الاحزاب لغة	٧
الفرع الثاني :- تعريف المسؤولية الجزائية للأحزاب السياسية اصطلاحا	٨
اولا :- تعريف المسؤولية الجزائية	٨
ثانيا :- تعريف الاحزاب السياسية	١٣-٩
المطلب الثاني :- خصائص الحزب السياسي وشروط مسؤوليته	١٤
الفرع الأول :- خصائص الحزب السياسي	١٦-١٤
الفرع الثاني :- شروط المسؤولية الجزائية للأحزاب السياسية	١٩-١٦
المبحث الثاني :- ذاتية الاحزاب السياسية	٢٠
المطلب الأول :- تمييز الاحزاب السياسية عن المنظمات غير الحكومية	٢٠
الفرع الأول :- أوجه الشبه	٢٢-٢١
الفرع الثاني :- أوجه الاختلاف	٢٣-٢٢
المطلب الثاني :- تمييز الاحزاب السياسية عن النقابات المهنية	٢٤-٢٣
الفرع الأول :- أوجه الشبه	٢٤
الفرع الثاني :- أوجه الاختلاف	٢٥
المطلب الثالث :- التمييز بين الاحزاب السياسية وجماعات الضغط	٢٥
الفرع الأول :- أوجه الشبه	٢٦
الفرع الثاني :- أوجه الاختلاف	٢٨-٢٧

٢٩	المبحث الثالث :-محل المسؤولية الجزائية للأحزاب السياسية
٢٩	المطلب الأول :-الشخص المعنوي محلا للمسؤولية الجزائية
٣١	الفرع الأول :-الاتجاه التشريعي والفقهى الرافض لتقرير المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي
٣٢-٣٠	أولا :-الاتجاه الفقهى الرافض لتقرير المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي
٣٣-٣٢	ثانيا :-الاتجاه التشريعي الرافض لمسؤولية الشخص المعنوي الجزائية
٣٣	الفرع الثاني :-الاتجاه الفقهى والتشريعي المؤيد للمسؤولية الجزائية للشخص المعنوي
٣٤-٣٣	أولاً:-الاتجاه الفقهى المؤيد لتقرير المسؤولية الجزائية للأحزاب السياسية
٣٧-٣٤	ثانيا:- التشريعات المؤيدة لتقرير المسؤولية الجزائية للأشخاص المعنوية
٣٨	المطلب الثاني :-الشخص الطبيعي محلا للمسؤولية الجزائية
٧٠-٣٩	<u>الفصل الثاني</u> <u>نماذج لجرائم الاحزاب السياسية</u>
٣٩-	المبحث الأول :- جريمة إنشاء حزب سياسي من دون ترخيص
٤٢	المطلب الأول :- تعريف جريمة إنشاء حزب سياسي من دون ترخيص وطبيعتها القانونية
٥٧-٤٣	الفرع الأول :-تعريف جريمة إنشاء حزب سياسي من دون ترخيص
٤١	الفرع الثاني :-الطبيعة القانونية للجريمة
٤٣	المطلب الثاني :-أركان جريمة إنشاء حزب سياسي من دون ترخيص
٤٤-٤٣	الفرع الأول :-الركن المادي لجريمة إنشاء حزب سياسي من دون ترخيص
٥١-٤٤	اولاً:-السلوك الإجرامي
٥٤-٥١	ثانيا: محل السلوك الإجرامي
٥٤	الفرع الثاني :-الركن المعنوي
٥٥	اولاً:- العلم
٥٦	ثانيا:- الارادة

٦٤-٥٨	المبحث الثاني :- جريمة انطواء وسائل الحزب السياسي على تنظيم عسكري او الارتباط به
٥٨	المطلب الأول :-تعريف جريمة انطواء الحزب على تنظيم عسكري وطبيعتها القانونية
٥٩-٥٨	الفرع الأول :-تعريف جريمة انطواء الحزب السياسي على تنظيم عسكري
٦١-٥٩	الفرع الثاني :-الطبيعة القانونية للجريمة
٦١	المطلب الثاني :-أركان جريمة انطواء وسائل الحزب السياسي على تنظيم عسكري
٦٣-٦١	الفرع الأول :-الركن المادي
٦٤-٦٣	الفرع الثاني :-الركن المعنوي
٧١-٦٥	المبحث الثالث :-جريمة قبول الاموال او المنافع بدون وجه حق لممارسة أي نشاط يتعلق بالحزب
٦٥	المطلب الأول :-تعريف الجريمة وطبيعتها القانونية الطبيعة
٦٦	الفرع الأول :-تعريف الجريمة
٦٨-٦٦	الفرع الثاني :-الطبيعة القانونية للجريمة
٦٨	المطلب الثاني :-أركان جريمة قبول الاموال او المنافع بدون وجه حق لممارسة أي نشاط يتعلق بالحزب
٦٩-٦٨	الفرع الأول :-الركن المادي لجريمة قبول الاموال او المنافع بدون وجه حق لممارسة أي نشاط يتعلق بالحزب
٧١-٧٠	الفرع الثاني :-الركن المعنوي لجريمة قبول الاموال او المنافع بدون وجه حق لممارسة أي نشاط يتعلق بالحزب
٧٠	اولا:-العلم
٧١	ثانيا :- الإرادة
١١٧-٧٢	الفصل الثالث أثار المسؤولية الجزائية للأحزاب السياسية
٩٠-٧٣	المبحث الأول :-الآثار الاجرائية لمسؤولية الاحزاب السياسية
٧٥-٧٤	المطلب الأول :-إجراءات تحريك الدعوى الجزائية
٧٧-٧٦	الفرع الأول :-الجهة التي تحرك امامها الدعوى الجزائية لجرائم الاحزاب

	السياسية
٧٩-٧٧	الفرع الثاني :-جهات تحريك الدعوى الجزائية
٧٩	المطلب الثاني :-إجراءات التحقيق الابتدائي
٨٠-٧٩	الفرع الأول :-السلطة المختصة بالتحقيق
٨٣-٨١	الفرع الثاني :-إجراءات وقرارات الجهات المختصة بالتحقيق الابتدائي
٨٣	المطلب الثالث :-إجراءات المحاكمة
٨٤	الفرع الأول :-المحكمة المختصة
٨٥-٨٤	اولا:-المحاكم المتخصصة
٨٧-٨٥	ثانيا:-المحاكم العادية
٩٠-٨٧	الفرع الثاني :-الطعن في الاحكام والقرارات
١١٧-٩١	المبحث الثاني :-الآثار الموضوعية للمسؤولية الجزائية للأحزاب السياسية
٩٢	المطلب الأول :-العقوبات التي تمس نشاط الحزب السياسي ووجوده
٩٤-٩٢	الفرع الأول :- عقوبات أيقاف نشاط الحزب
٩٩-٩٤	الفرع الثاني :-عقوبات تمس وجود الحزب السياسي (عقوبة الحل)
١٠٠-٩٩	المطلب الثاني :-عقوبات تمس الذمة المالية للحزب السياسي
١٠١-١٠٠	الفرع الأول :-عقوبة قطع الاعانة المقدمة للحزب السياسي
١٠٣-١٠١	اولا:- قطع الاعانة بصورة مؤقتة
١٠٦-١٠٣	ثانيا :- قطع الاعانة بصورة دائمية
١٠٨-١٠٦	الفرع الثاني :-المصادرة
١١٠-١٠٨	الفرع الثالث :-عقوبة الغرامة
١١٠	المطلب الثالث :-العقوبات التي تمس الشخص الطبيعي
١١١	الفرع الأول :-العقوبات السالبة للحرية
١١٢-١١١	اولا:-عقوبة السجن
١١٤-١١٢	ثانيا:-عقوبة الحبس
١١٦-١١٤	ثالثا :-اثر الاعذار القانونية والظروف القضائية على عقوبة الشخص الطبيعي
١١٧-١١٦	الفرع الثاني :-عقوبة الغرامة
١٢٣-١١٨	الخاتمة

المصادر	١٣٥-١٢٤
الملخص باللغة الانكليزية	